

التجمع الوطني الديمقراطي



كلمة الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي
لدى إفتتاح أشغال اللجنة الوطنية المكلفة
بتحضير المؤتمر الثالث للحزب
(الجزائر ، الخميس 24 جانفي 2008)

أخي رئيس مجلس الأمة،
سيداتي ، سادتي أعضاء اللجنة الوطنية،
سيداتتي، سادتي ممثلو الصحافة الوطنية،

باسم أعضاء المكتب الوطني و باسمي الخاص أرحب بأعضاء اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر و بالصحافة الوطنية. و إذ ينعقد هذا اللقاء خلال الشهر الأول من العام الجديد فإنني أغتم هذه الفرصة لأقدم أحر التهاني و أطيب المنى لكم جميعاً و لذويكم و لحزبنا و خاصة لبلادنا العزيزة الجزائر.

سيداتتي، سادتي،

قبل التطرق إلى فحوى لقاء اليوم ، أريد باسم التجمع الوطني الديمقراطي أن أندد بعملية الإحتجاز التي تطال جزء كبيراً من الشعب الفلسطيني و تجعله رهينة في قطاع غزة . إنه إرهاب دولة إسرائيلي يخرق كل قواعد القانون الدولي ، وإننا نوكد تضامننا مع أشقائنا الفلسطينيين و ندعو كذلك المجموعة الدولية إلى الإستفاقة لوضع حد لكل هذه المظالم المسلطة على الشعب الفلسطيني.

سيداتتي، سادتي،

خلال الدورة التاسعة التي إنعقدت في شهر ديسمبر الفارط إتخذ المجلس الوطني بشأن المؤتمر

الثالث العادي للحزب ثلاثة قرارات و هي:

- 1- إنعقاد المؤتمر خلال السداسي الأول من سنة 2008
 - 2- إنشاء لجنة وطنية بـ 150 عضواً على الأكثر لتحضير هذا الموعد.
 - 3- تكليف الأمين العام بالتعاون مع المكتب الوطني، بتشكيل هذه اللجنة مع مشاركة كل الولايات و مناضلي الجالية الوطنية المقيمة في الخارج ، و كذا دعوتها إلى الإجتماع و ترأسها و تنشيط أشغالها.
- و من خلال مشاورات مع أعضاء المجلس الوطني، تم تشكيل اللجنة بطريقة تعكس وجود كل الولايات و الجالية الوطنية المقيمة بالخارج ، و تجمع الكثير من الكفاءات المنتمية للحزب و تضمن تمثيل كل فئات مناضلينا بما فيها النساء اللواتي يشكلننا 15 % من هذه اللجنة.
- و يسعدني اليوم أن أعلن عن تنصيب اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر و أتمنى لها كل النجاح في مهمتها.

سيدياتي ، سادتي،

قبل أن تشرع هذه اللجنة في أشغالها بصفة رسمية، أود أن أقاسمكم بعض الملاحظات المتعلقة بالحزب و بالبلاد.

و سأبدأ بالحديث عن الحزب لأقول إن الحزب بخير على العموم ، و أقول "على العموم " لأن الإرتقاء إلى أي مستوى لا يغني عن التقدم بل يفرضه و لأن من لا يتقدم يتأخر.

قاعدتنا النضالية تفوق الـ 200.000 مناضل و هياكلنا التنظيمية موجودة في كل مكان: وسط الجالية المقيمة بالخارج و في الثمان و الأربعين ولاية و الـ 1541 بلدية، كما تسير هذه الهياكل بصفة جيدة على العموم.

في إنتخابات 2007 حقق التجمع الوطني الديمقراطي نتائج مشرفة ؛ لقد تحصل على 62 مقعداً نيابياً أي بزيادة 30 % مقارنة بـ 2002 مع العلم أن كتلتنا البرلمانية بلغت من حيث العدد 70 نائباً، و للتجمع 429 منتخباً في المجالس الشعبية الولائية " 22 % من المقاعد " مع 10 رؤساء مجالس ولائية مقابل 03 في سنة 2002 و أخيراً للتجمع 3426 منتخباً في البلديات أي بزيادة 25 % و يشرف على تسيير 421 بلدية " مقابل 282 في سنة 2002 أي بزيادة أكثر من 70 % ."

لقد إزدادت صورة الحزب تحسناً و إزدادت جاذبية رسالته قوة بفعل ثبات مواقفه التي تضع

دائماً البلاد في صدارة الأولويات، و قدرته في كل مرة على تقديم برامج واضحة و كذا بفعل قدرة التجمع الوطني الديمقراطي على تقديم اقتراحات عملية و انطلاقاً من ذلك، بفضل خطه الإفتتاحي الذي ينتأى عن الديمقراطية. لكن هذه الوضعية لا تدعو أبداً إلى الإكتفاء بالتعبير عن الإرتياح و إنما تدعو إلى مضاعفة الجهد و تلك هي مسؤولية جميع المناضلين.

و من الأكيد بطبيعة الحال، أن المؤتمر سيخرج بتوجيهات تقود عمل الحزب في الخمس سنوات القادمة لكن مهمة تطبيق هذه التوجيهات ستوكل لجميع المناضلين.

و من الأكيد أن للمؤتمر تقاليد مثلما هو الحال في كل الأحزاب: إختيار المؤتمرين و هو أمر هام، المصادقة على عدد من اللوائح و هو أيضاً أمر هام، و إنتخاب القيادة الوطنية على مختلف مستوياتها و هو أمر ذو أهمية كذلك لكن و في نفس الوقت ، علينا ألا ننسى ما ظل يميز التجمع الوطني الديمقراطي منذ عشر سنوات.

لقد أثبت أنه أكبر من أن يعدو مجرد جهاز حتى و إن كان الجهاز ضروري ، و لقد أثبت أيضاً قبل كل شيء أنه جملة من القناعات.

إن هذا الموقف يجسد بحق الدوافع التي مهدت إلى إنشاء حزبنا، و يعكس الخط السياسي الذي ينتهجه الحزب و الذي يتقاسمه 90 % من المناضلين على الأقل من القاعدة إلى القمة ، لأنه ثمرة إستشارة حقيقية مع القاعدة ، تلك هي حقيقة ما يدفعني إلى الإعتقاد شخصياً أنه من واجبنا أن نولي بالغ الإهتمام إلى إستشارة القاعدة النضالية أثناء التحضير لمؤتمرنا الثالث.

سيداتي ، سادتي،

لقد قلت إن التجمع الوطني الديمقراطي معهود بوضوح خطه السياسي و بقوة قناعاته و أستسمحكم عشية إنطلاق ورشة المؤتمر القادم، لأستدل على ذلك ببعض الأمثلة:

- إن مرجعيتنا الجلية تقوم على خمسة أسس و هي : توجه وطني نتمسك به دون عقدة ، خيار جمهوري دون تنازل ، إلتزام ديمقراطي دون مزايده ، إلتزام حقيقي لإستكمال مسار التقويم الوطني، و أخيراً أولوية مصالح الجزائر على أية أنانية حزبية.

إن هذه المرجعة ثابتة و لتأكيد ثباتها أذكر بموقفنا إزاء مسألتين هامتين من القضايا الوطنية. و يتعلق الأمر بدعمنا للسيد رئيس الجمهورية. و لقد تجسد هذا الدعم من خلال المساندة النشطة لانتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة في سنتي 1999 و 2004 . و تجسد كذلك من خلال دعمنا الدائم لبرنامج و مسعى رئيس الجمهورية الذي نشاطه بشأنه الرؤية و الأهداف، و لقد تجسد

أيضاً عبر مبادرتنا في مستهل سنة 2004 لإنشاء التحالف الرئاسي مع حزب جبهة التحرير الوطني و حركة مجتمع السلم من أجل تيسير تطبيق البرنامج الرئاسي ، و أخيراً يتواصل دعمنا يومياً من خلال مساندة الحكومة التي يشارك فيها التجمع الوطني الديمقراطي و المكلفة بتطبيق البرنامج الرئاسي.

و لأنها مساندة صادقة نعتقد أنها تلزمننا بثلاث مسؤوليات إضافية على الأقل:

1- تقديم إقتراحات لإثراء العمل الحكومي و تحسين نتائجه ، و نحن نقوم بذلك.

2- التنبه إلى الإختلالات ، و نحن نقوم بذلك أيضاً.

3- التتديد بالإنحرافات في حال وقوعها ، مثلما هو معمول به في كل مكان ، و نحن نقوم بذلك أيضاً.

و الحال هذه، فليكن واضح للجميع أننا ننتمي إلى الأغلبية و لسنا في المعارضة، و هذه مسؤولية نتحملها كاملة غير منقوصة.

سيداتي ، سادتي،

الملف الثاني الذي أود أن أضرب به المثل للتذكير بثبات قناعاتنا هو ملف المصالحة الوطنية. إننا إلتزامنا بتجسيد المصالحة الوطنية هو إلتزام شامل و كامل لأن أهدافنا الثلاثة في هذا المجال تتمثل في إنتصار البلاد على الإرهاب ، و مصالحة الجزائريين مع ذواتهم بدون إستثناء، و أخيراً حماية الجزائر من مخاطر بذور الحقد. و لهذا نحن ثابتون في مساندتنا للمصالحة الوطنية و في نفس الوقت نواصل دعمنا لمكافحة الإرهاب مع معارضتنا لإستغلال الإسلام بأي شكل من الأشكال و أخيراً معارضة العودة إلى ارتكاب الأخطاء التي أغرقت البلاد في المأساة الوطنية.

سيداتي ، سادتي،

إن هذا التذكير ببعض مواقف و قناعات التجمع الوطني الديمقراطي يقودني إلى التطرق إلى الملاحظات التي أبديتها حول وضعية البلاد.

إن الجزائر اليوم، واقفة تتدرج في عملية إعادة البناء ، لكن مسار التقويم الوطني لم يستكمل بعد و لازالت التحديات التي تواجه بلادنا منتصبة، و أذكر منها تحديين أساسيين على سبيل التوضيح: في المقام الأول، يتعلق الأمر بالمعركة المستمرة ضد الإرهاب الذي نندد به شديداً و الذي ينبغي

على بلادنا إستئصاله نهائياً.

و في المقام الثاني، يتعلق الأمر بالتحدي الإقتصادي و الإجتماعي. و إذا كان من المسلم به أن التنمية الوطنية تخطو إلى الأمام فإنها لازالت رهينة مداخيل المحروقات ، و بالتالي يبقى هذا النوع من الإقتصاد معرض للمخاطر على المدى المتوسط إذا لم نعتني ببناء إقتصاد قادر على خلق موارد قارة ، إقتصاد قادر كذلك على ضمان سياسة إجتماعية دائمة.

و لبلادنا القدرة على رفع التحديات التي مازالت تواجهه على درب إستكمال التقويم الوطني، و ذلك يتطلب تضافر جهود الجميع خدمة للوطن كما يتطلب مساهمة حقيقية من طرف الكل.

إن التجمع الوطني الديمقراطي عاقد العزم على مواصلة هذا المجهود و على تقديم المساهمة الحقيقية إنطلاقاً من وفاء الحزب لأصوله و قناعاته . و على هذا الصعيد أستسمحكم لذكر قول مأثور لفقيدنا الشهيد عبد الحق بن حمودة و كان ذلك سنة 1996 في إطار الندوة الوطنية الإقتصادية و الإجتماعية حيث قال رحمه الله " لا ديمقراطية و لا تنمية خارج سقف الجزائر التي من أجلها نحيا و فيها نموت " .

لقد سقط أخونا عبد الحق بن حمودة شهيداً من أجل هذا الالتزام، و من واجبنا نحن الذين لازالنا على قيد الحياة أن نبقي أوفياء لهذا الخط و بصفة فاعلة. و أعتقد أنه يجب علينا أن نقوم بذلك عبر ثلاثة محاور تكميلية.

سيداتي ، سادتي،

المحور الأول الذي يجب علينا أن نعمل في إطاره للبقاء أوفياء لخط التجمع يتمثل في تمكين بلادنا من مواصلة تجسيد التقويم الوطني على أسس الوطنية و الجمهورية و التنمية. و في هذا الصدد ، أعلن المجلس الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي تمسكه بتعزيز الإستقرار الوطني و إستكمال مسار التقويم الوطني. و أعرب أيضاً عن دعمه لرئيس الجمهورية في عزمه على إقتراح تعديل الدستور و هو من الصلاحيات المخولة له حصرياً، و في الأخير لقد أعتبر المجلس الوطني أن الوقت مناسب أكثر من أي وقت مضى لإجراء التعديل الدستوري. و رغم ذلك لازال البعض يتساءل عن النوايا الحقيقية للتجمع الوطني الديمقراطي و لهذا أرى أن المناسبة مواتية لتوضيحها أكثر في هذا المقام و ذلك بتوضيح الموقف الذي أعلنه مجلسنا الوطني.

1 - إن دعمنا طيلة 9 سنوات خلت للرئيس بوتفليقة هو نتائج قناعة راسخة بسداد مسعاه وصحة

المشروع الوطني الذي يدافع عنه.

2- نأمل أن يواصل مهمته و يستكمل هذا المشروع الوطني و الجمهوري، مشروع البناء الوطني الذي شرع فيه و الذي نشاركه إياه.

3- نساند تعديل الدستور خاصة لوضع الإطار الدستوري الذي يسمح للسيد عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة تعزيز الإستقرار الوطني و إستكمال التقويم الوطني.

سيداتي ، سادتي،

ليس من تقاليد التجمع الوطني الديمقراطي الإكتفاء بسرد مواقف ظرفية ثم الإنتكاف عن بدل الجهد الذي تحتاج إليه بلادنا و ذلك يقودني إلى الحديث عن المحور الثاني الذي يجب أن يستمر من خلاله إلترامنا بالتقويم الوطني.

- في البداية يجب علينا أن نستمر في شرح الجهود الوطنية الجارية و التطور الحقيقي الذي حققته البلاد في بعض المجالات و هذا أمر ضروري لتعزيز الأمل لدى مواطنينا و لتجديد الطاقات الوطنية.

بعد ذلك ينبغي علينا الإستمرار في العمل على تحسين نتائج المجهود الوطني الجاري بتقديم إقتراحاتنا و آرائنا ، و في ذلك مساهمة ضرورية كذلك لتجنب الأخطاء و احتواء المشاكل. و أخيراً يجب علينا أن نساهم أكثر، من خلال المجالس المحلية التي نشرف على تسييرها، في تحسين العلاقة المباشرة بين المواطنين و المؤسسات، إنه أمر ضروري لتقوية حس المواطنة و التمدن في مجتمعنا.

سيداتي ، سادتي،

إن المحور الثالث و الأخير من مساهمتنا في إستكمال مسار التقويم الوطني يتطلب قوة القناعات و الشجاعة السياسية أكثر من سواها على سلم القيم.

إن قوة القناعات شرط لازم لإحداث تغيير ضروري في الذهنيات ببلادنا و الشجاعة السياسية ضرورية أيضاً لمواجهة خطاب يتقاسمه الكثير للأسف ، خطاب سهل لأنه شعبي لكنه خطير على المستقبل الوطني. فتغيير الذهنيات ضرورة ملحة لتجنب بلادنا العودة من جديد في المستقبل، إلى خيبة الأمل و المحن.

إن راحة المواطنين أمل مشروع للجميع و بناء بلد عصري تطلع طبيعي لكل جزائري، تلك هي

الأهداف الأخرى لثورة التحرير الوطني و ذلك أيضاً هو التتويج الحقيقي للتقويم الوطني. لكن هذه الأهداف التي تراود كل الجزائريين لن يتسنى تحقيقها بالإنتقاد لوحده و لا بالمطلبية لوحدها و لا بالمقارنة مع البلدان الأخرى، تحقيق هذه الأهداف في الجزائر مثلما هو الحال في بقية العالم، يحتاج إلى جهود الجميع في كل الميادين.

و على كل و بإيجاز، فإن تغيير الذهنيات يفرض على كل واحد منا أن يسأل نفسه ماذا بإستطاعته أن يقدم لوطنه قبل أن يسأل ماذا بإستطاعة وطنه أن يقدم له.

و بشيء من التفصيل فإن تغيير الذهنيات هو أن نتحرر من ممارسة الريع بفعل ما تحدثه المحروقات من أوهام ، و أن نفكر في الغد و كذا في الأجيال الصاعدة . تغيير الذهنيات هو أن تبذل الجهود اللازمة لنفتك مكانتنا في المنافسة الإقتصادية العالمية و أن نشمر جميعا على سواعدنا و نبدأ العمل بجدية لإحداث تنمية حقيقية و دائمة.

- تغيير الذهنيات يعني دفاع الجميع عن العدالة الإجتماعية و يعني أيضاً و قبل كل شيء خلق الثروة الدائمة التي توزع بعدئذ ، بإنصاف على المواطنين، و يعني أيضاً أن يتذكر كلنا ، أن حقوقه كمواطن تقابلها واجبات تجاه المجموعة الوطنية.

و يعني في الأخير مساهمة كل واحد منا في محاربة المساس بالإقتصاد الوطني و كذا محاربة الآفات الإجتماعية التي تتخر البلاد.

معركة تغيير الذهنيات هي إذا، المعركة التي يجب على بلادنا كسبها لكي يصبح التقويم الوطني حقيقة كاملة تتأتى معه مصالحة الجزائريين مع الذات و مع الوطن و لكي لن تطال البلاد أزمة كالتى نواجهها منذ أكثر من 25 سنة خلت. إن تغيير الذهنيات يمثل الرهان الذي يستوقف كل الطبقة السياسية.

إن هذا التحدي صعب بحق، لكنه أقل صعوبة من تحدي الإرهاب الذي تجندنا لمواجهته. فالتحدي المتمثل في تغيير الذهنيات يتطلب إيماناً بالمستقبل الوطني يكون في مستوى الإيمان الذي كان يحذو أسلافنا خلال حرب التحرير الوطني.

و الأكيد أن مثل هذه المساهمة في خدمة البلاد لا تستعصي على التجمع الوطني الديمقراطي الذي يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة في رسالة أول نوفمبر 1954 و الذي نذر نفسه طيلة عشر سنوات دون تحفظ و لا حسابات في خدمة التقويم الوطني.

تلك هي خارطة الطريق التي أتمنى أن يضعها المؤتمر لتعبيد درب التجمع الوطني الديمقراطي في الخمس سنوات المقبلة.

سيداتى ، ساداتى،

كانت هذه ، بعض الملاحظات التي وددت مقاسمتكم أياها اليوم، بخصوص حزبنا و بلادنا ،
و أتمنى مرة أخرى كل النجاح للجننتنا و أسدي لكم جزيل الشكر على حسن الإصغاء
و الإهتمام.

الأمين العام

للتجمع الوطني الديمقراطي

أحمد أويحي